



التاريخ 126 / 4 / 2018
الرقم الإشاري: 471

البند الأول : أولويات الحكومة

في سياق الأزمة الراهنة ، ما هي الأولويات الأكثر إلحاحا واستعمالاً على المستويين الوطني والمحلي ؟

- العمل على تفعيل الدستور والعمل به .
- الإسراع بتوحيد الحكومات .
- دعم الأمن لإيقاف نزيف الدم .
- تشجيع العمل المحلي قبل الخارجي .
- دعم المصالحة الوطنية .
- استكمال بناء مؤسسات الدولة .
- العمل على إصدار قانون الاستفتاء على الدستور .
- الإسراع بتشكيل المجلس الرئاسي من رئيس ونائبين .

البند الثاني : الأمن والدفاع

- بطرح أسئلة هذا البند ومناقشتها بين الحضور كانت الآراء مختلفة ومتنوعة وجلها تتركز على الآتي:
- العمل على تفعيل وبناء المؤسسات العسكرية بأركانها الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية .
 - ضرورة العمل على توزيع التشكيلات العسكرية المسلحة على أجهزة الدولة المدنية والعسكرية .
 - التأكيد على أن يكون ولاء المؤسسة العسكرية لله وللوطن والابتعاد عن تمجيد ولاء الحاكم .
 - تفعيل العمل بمخرجات الصخيرات لإيجاد الحلول لكل متطلبات واحتياجات المواطن .



التاريخ 176 / 4 / 2018

الرقم الإشاري: ١٢٧

البند الثالث : توزيع السلطات

ب طرح فقرات وأسئلة هذا البند على السادة الحضور ، تحدث عدد كبير باستفاضة عن هذا البند ومنها :

- إعادة توزيع الهيكل الإداري من حيث المحافظات و يليها البلديات وفروعها وتوزيع المخصصات المالية على أساس النسبة الفعلية لعدد السكان .
- العمل الجاد على حسن اختيار العناصر القيادية لاستلام مهام أعمال الدولة من الناحية الوطنية والعلمية والأخلاقية .
- ضرورة إيجاد آليات لحماية ممتلكات الدولة وأجهزتها والمحافظة على المال العام .
- دعم و تفعيل الأجهزة الرقابية الإدارية و المالية و التي تتمثل في ديوان المحاسبة و هيئة الرقابة الإدارية للحد من استنزاف سرقة المال العام .
- دعم و تفعيل القطاع الخاص الاقتصادي لمساعدة نمو الاقتصاد العام .
- تفعيل وزارة التخطيط و التنمية للمشاركة في وضع ميزانيات الدولة على أسس علمية و اقتصادية و رؤيا مستقبلية .

البند الرابع: العملية الدستورية و المسار الانتخابي

تمت مناقشة الأسئلة المتعلقة بهذا البند بين السادة الحاضرين و كانت التوصيات كالتالي :

- بناء مؤسسات الدولة على أسس علمية و وطنية و قانونية .
- العمل على تفعيل الدستور القديم أو إصدار قانون الاستفتاء على الدستور الجديد ليكون العمل على أساس دستوري منظم .



التاريخ 26/11/2018
الرقم الإشاري: 471

- تفعيل دور المجالس البلدية ودعمها مادياً لتبسيط الخدمات للمواطن .
- العمل الجاد من أجل تفعيل دور المصالحة الوطنية ودعمها بكل الإمكانيات لإيجاد الحلول بين المدن الليبية وإنهاء الخلافات بينها .
- العمل على دعم الاقتصاد الليبي بكل الوسائل من أجل توفير حياة كريمة للمواطن .

و خلاصةً لما سبق فإن السادة الحاضرين الذين يمثلون المجلس البلدي جنزور وكافة شرائح مجتمع مدينة جنزور المدني والعسكري والأمني يثمنون دور هيئة الأمم المتحدة ومبعوثيها على ما يقدمونه من مبادرات ومحاولات يسعون من خلالها لبناء دولة ليبيا بكامل مؤسساتها المدنية والعسكرية بناءً ديمقراطياً مدنياً على المساواة وتداول السلطة بين الأفراد سلمياً وبهذا فإنهم يدعمون جميع مجهودات أعضاء البعثة الأممية العاملة بالدولة الليبية .

عاشور محمد عبد الجليل
مقرر الملتقى

محمد عبد الرحمن الطويل
منسق الملتقى

م. فرج ميلود أعبان
عميد بلدية جنزور

